

Distr.
GENERAL

S/1996/36
17 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1068)، التي أبلغت فيها رئيس مجلس الأمن بجملة أمور منها أنني طلبت إلى مفضضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، أن تسافر فوراً إلى بوجومبورا كمبعوثة شخصية لي، لكي تناقش مع السلطات الحكومية، على أعلى مستوى، الخطوات التي يمكن اتخاذها على سبيل الاستعجال لمنع الوضع من الانفجار ولتمكين المنظمات الدولية من العمل بشكل فعال.

كما أتشرف بالإشارة إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/1) الذي أحاط فيه المجلس علماً بالمقترحات المشار إليها في الرسالة المذكورة أعلاه، وذكر فيه أنه سينظر في هذه المقترحات وغيرها من المقترحات التي قد أتقدم بها في ضوء التقارير التي سيتلقاها من بعثة السيدة أوغاتا، ومن ممثلي الخاص في بوروندي.

وقد قامت السيدة أوغاتا بزيارة بوروندي يومي ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والتقت برئيس الجمهورية السيد سيلفستر نتيباننتوغانبا؛ ورئيس الجمعية الوطنية، السيد ليون نغنداكومانبا؛ ورئيس الوزراء السيد انتوان ندوايو؛ ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، السيد فينيراند باكفيوموسايا؛ ووزير الداخلية والأمن العام، السيد سيلفستر بانزوبازي؛ ووزير الدفاع الوطني، اللفتنانت كولونيل فيرمين سينزويهييا؛ ووزيرة إعادة إدماج المشردين والعائدين، السيدة كلودين ماتوتورو. كما أجرت مشاورات مع ممثلي البعثات الدبلوماسية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ولجنة التحقيق الدولية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وخلال معظم هذه اللقاءات، كان يرافق السيدة أوغاتا ممثلي الخاص، السيد مارك فاغي، وكذلك المنسق المقيم للأمم المتحدة، وهو أيضاً الموظف المكلف بشؤون الأمن.

ويذكر أعضاء المجلس أن رحلة السيدة أوغاتا قد سبقها عدد من الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في بوروندي، مما أدى إلى توقف المساعدة الإنسانية بصورة فعلية في أجزاء كبيرة من البلد. ويعتقد على نطاق واسع في بوروندي أن هذه الهجمات كانت مخططة كوسيلة لإجبار الموظفين الأجانب على مغادرة مناطق بعينها، ولإبعاد شهود محتملين.

غير أنه لا بد وأن ينظر إلى هذه الحوادث في السياق الأوسع لتدهور الحالة الأمنية في البلد ككل. فوسط مناخ يتسم بتنامي نزعات التشدد، نشط المتطرفون من المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين في البلد في جولة من أعمال العنف، التي شملت أعمال قتل انتقائية ومذابح للمدنيين وتدمير للموجودات الاقتصادية والهيكل الأساسية في البلد. ويتعرض اتفاق الحكم الهش بالفعل لهجمات متزايدة، في حين يتزايد الاستقطاب في مؤسسات الدولة، وبخاصة القوات المسلحة. ويشير المسؤولون البورونديون على أعلى المستويات، ممن ينتمون إلى المجموعتين العرقيتين على حد سواء، إلى بلدهم على أنه يمر "بحالة حرب أهلية"، ويتهم كل طرف الأطراف الأخرى بممارسة "التطهير العرقي".

ويبدو أن رأيين متعارضين يسودان وسط القيادة البوروندية. فمن ناحية، هناك من يصممون على شن هجوم عسكري شامل على بعض الفصائل المسلحة. وهذه هي العناصر الأشد معارضة لمفهوم التدخل العسكري الدولي أو الوجود الوقائي. ومن ناحية أخرى، هناك من يدعون إلى إجراء حوار سياسي أوسع، يشمل إجراء مفاوضات مع الحركات المتطرفة، ومن يرحبون بفكرة الوجود العسكري الخارجي الذي قد يساعد في إضفاء الاستقرار على الوضع.

وقد أبلغتني السيدة أوغاتا أن مواصلة المعونات الإنسانية تعد أمراً لازماً لتلبية احتياجات الرعايا البورونديين واللاجئين الأجانب المتضررين من الاضطرابات الإقليمية التي لم تتوقف منذ أكثر من سنتين. وإذا تدهورت الحالة الأمنية إلى الحد الذي قد يتحتم معه وقف الأنشطة الإنسانية بالكامل، فإن العواقب التي ستترتب على ذلك بالنسبة لحياة البشر وصحتهم ومرافقهم الصحية ورفاهيتهم العامة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى حالة طوارئ واسعة النطاق تزيد من زعزعة الاستقرار في بوروندي، وفي مجمل منطقة البحيرات الكبرى على حد سواء.

وفي حين يتحتم بوضوح اعتبار السلطات وقوات الأمن البوروندية مسؤولة عن سلامة ودعم موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين العاملين في الأنشطة الإنسانية، فإن الأمم المتحدة تستطيع اتخاذ تدابير إضافية لتحسين أمن موظفيها. وقد أوصت السيدة أوغاتا باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) إيفاد بعثة أمنية تقنية على سبيل الاستعجال لبحث سبل تحسين الترتيبات الأمنية القائمة، بما في ذلك الوجود المحدود لأفراد من حرس الأمم المتحدة لحماية موظفي الأمم المتحدة ومقارها؛

(ب) التوسع في تطبيق الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، لتغطي أنشطة الأمم المتحدة في بوروندي؛

(ج) إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذين قد يكون بمقدورهم القيام بمهام الاتصال بين المنظمات الإنسانية وقوات الأمن البوروندية.

وأثناء الزيارة التي قامت بها السيدة أوغاتا، سعت لأن تحصل من رئيس وزراء بوروندي على التزام بإنشاء آلية دائمة للتشاور بشأن المسائل الأمنية بين الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأعلن رئيس الوزراء على الملأ اتفاقه الكامل مع هذا الاقتراح، وعقد بالفعل اجتماع تحضيرى بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للاتفاق على موقف موحد لمناقشته مع الحكومة.

إن التأكيدات المقدمة من حكومة بوروندي، واعتماد التدابير المبينة أعلاه، يمكن أن تساعد في منع الوضع من الانفجار، والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالعمل بصورة أكثر فاعلية. غير أنه سيكون من غير الواقعي أن يتوقع المرء أن تترك هذه التدابير أي أثر حقيقي على المشاكل الأساسية التي يعاني منها البلد. ولذلك، فإنني ما زلت أعتقد أن من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي مبادرة كبرى للحيلولة دون حدوث مأساة أخرى في هذه المنطقة الفرعية، وكذلك للتشجيع على إجراء حوار يشمل جميع عناصر الساحة السياسية في بوروندي. وقد أوعزت إلى ممثلي الخاص في بوروندي بأن يستطلع على سبيل الاستعجال مع القادة البورونديين كيفية إمكان إجراء مثل هذا الحوار، ربما برعاية الأمم المتحدة. وسأعاود إبلاغ المجلس بالتطورات في هذه المسألة في الأيام القادمة. وفي غضون ذلك، أتشرف مرة أخرى بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

وتقبلوا، ياسيدي الرئيس، خالص تقديري.

(توقيع) بطرس بطرس غالى
